

## المعارضة السياسية لحكومة بناظير بوتو ابان المدة (١٩٨٨-١٩٨٩)

م.د. سحر عبد السلام مهدي

جامعة بابل / كلية التربية الاساسية

Bas954.sahar.a@uobabylon.edu.iq

الكلمات المفتاحية

باكستان، بناظير بوتو، نواز شريف، المعارضة في باكستان.

Pakistan, Benazir Bhutto, Nawaz Sharif, the opposition in Pakistan.

## المستخلص

تتناول هذه الدراسة اهم التطورات الداخلية لباكستان ابان المرحلة الاولى من مدة رئاسة بناظير بوتو للحكومة، لاسما وان البلاد عانت من الحكم العسكري لسنوات طوال، فكان لنظام الحكم المدني الاثر في الشعب الباكستاني؛ الا ان هذه المدة لاقت خلالها حكومة بناظير بوتو معارضة شديدة من عدة جهات، جعلتها في حالة استعداد دائمة لصد اي محاولة لتحتيتها عن منصبها، في ظل اوضاع اقتصادية وسياسية وعسكرية مزرية وورثتها؛ نتيجة للظروف التي مرت بها البلاد ابان عهد الراحل ضياء الحق، لاسيما وان مدة حكم الاخير للبلاد ترافقت مع الاحتلال السوفيتي للبلاد، لم يكن من السهل على رئيس وزراء جديد متمثل في بناظير بوتو ان تقاوم وتتصدى لكل تلك العقبات.

## Abstract

This study deals with the most important internal developments in Pakistan during the first phase of Benazir Bhutto's term as prime minister, especially since the country suffered from military rule for many years, and the civil government system had an impact on the Pakistani people. However, during this period, the government of Benazir Bhutto faced strong opposition from several quarters, which made it in a constant state of readiness to repel any attempt to remove it from its position, in light of the miserable economic, political and military conditions it inherited. As a result of the circumstances that the country went through during the era of the late Zia ul-Haq, especially since the latter's rule of the country coincided with the Soviet occupation of the country, it was not easy for a new prime minister represented by Benazir Bhutto to resist and confront all these obstacles.

## المقدمة

تعد باكستان من الدول حديثة التكوين والتي اكتسبت اهمية على الصعيد الدولي والاقليمي بموجب موقعها الجغرافي والاستراتيجي المهم، علنت باكستان منذ تأسيسها في اب ١٩٤٧ من مشاكل داخلية عدة، ومرت البلاد بعدة مراحل سياسية، اذ خضعت لسنوات طوال للحكم العسكري، وتعد المرحلة الاولى من مدة حكم بناظير بوتو (١٩٨٨-١٩٨٩) وهي اول امرأة تتولى منصب رئيس للبلاد نتيجة للعملية الانتخابية الديمقراطية في تشرين الثاني ١٩٨٨، زاخرة بالاحداث الداخلية، ووجود المعارضة السياسية، وعليه تم اختيار مدة دراسة البحث بناء على ذلك.

تركزت هذه المدة التاريخية تساؤلات عدة للباحثة منها: ماهي الظروف التي ساعدت بناظير بوتو على النجاح في خوض الانتخابات البرلمانية والاقليمية؟ وهل نجحت في خوص تلك التجربة؟ وما هو دور الجيش من تلك الاحداث؟ ما الذي واجهته بناظير بوتو بعد تسنمها منصب رئاسة الوزراء؟ وما السياسة التي اتبعتها لمواجهة المعارضة؟ هل نجحت تلك المعارضة بالنيل من حكومة بناظير بوتو؟ وكيف كانت العلاقة مابين الاخيرة ورئيس البلاد؟ هذه التساؤلات وغيرها هي التي دفعت الباحثة الى اختيار الموضوع.

اقتضت طبيعة الدراسة الى تقسيم البحث الى اربعة محاور: درس المحور الاول (التطورات الداخلية خلال عام (١٩٨٨-١٩٨٩)، وتناول المحور الثاني (المعارضة السياسية لحكومة بناظير بوتو عام ١٩٨٩)، وبحث المحور الثالث في (موقف الحركة القومية المتحدة (MQM) من حكومة بناظير بوتو الاولى (١٩٨٨-١٩٨٩)، وتناول المحور الرابع (موقف الجيش من حكومة بناظير بوتو (١٩٨٨-١٩٨٩).

اعتمدت الدراسة على عدد من المصادر الاجنبية والعربية

## -المحور الاول: التطورات الداخلية خلال عام (١٩٨٨-١٩٨٩)

بدأ محمد خان جونيغو<sup>(١)</sup> يختلف مع محمد ضياء الحق<sup>(٢)</sup> حول قضايا مختلفة ، لاسيما السياسة الافغانية وتعيين وزير خارجية للبلاد، وزعم محمد خان جونيغو ان حكومته هي التي سحبت الاحكام العرفية واعادة الحقوق المدنية؛ الامر الذي اثار حفيظة ضياء الحق ووضح الاخير بانه من فرض تلك الاحكام وهو من قام برفعها، وفي ٢٩ ايار ١٩٨٨ وبدون اي اشعار مسبق اقال الاخير رئيس الوزراء محمد خان جونيغو، وحل المجالس الوطنية والاقليمية؛ وعليه وصفت تلك الخطوة "بانقلاب ضياء الحق الدستوري"<sup>(٣)</sup>.

كانت اقالة محمد خان جونيغو نتيجة الاختلاف الاساسي بين السياسيين والجيش حول الاوليات في ادارة البلاد، واثرت تلك الخطوة حفيظة الاوساط السياسية الباكستانية رغم اعلان ضياء الحق موعدا لاجراء الانتخابات في تاريخ ١٦ تشرين الثاني ١٩٨٨، ولاقى قانون الاحزاب السياسية الذي عده ضياء الحق، الذي تطلب تسجيل مسبق للاحزاب السياسية رفضا ومعارضة واستنكارا من قبل حركة المعارضة المتمثلة بالتحالف الذي ضم حزب الشعب الباكستان وزعيمته بناظير بوتو<sup>(٤)</sup> وتحالف الديمقراطية (MRD)<sup>(٥)</sup>، اللذين قدموا طعنا لدى المحكمة العليا في شرعية القانون، بدورها قضت المحكمة العليا في نهاية حزيران عام ١٩٨٨ بان بند التسجيل في قانون الاحزاب السياسية غير دستوري وان الاحزاب السياسية جزءا ضروريا لاقامة حكم ديمقراطي<sup>(٦)</sup>، على الرغم من تحالف حزب الشعب مع تحالف الديمقراطية الا ان الخلاف الداخلي في ذلك التحالف كان واضحا للعيان، لاسيما بعد اتهام بناظير بوتو للاحزاب الصغيرة بمحاولة اضعاف حزبها<sup>(٧)</sup>.

استغل من جانبه تحالف استعادة الديمقراطية تحالفه مع حزب الشعب وعده تحالفا انتخابي؛ للاستفادة من شعبية حزب الشعب الباكستاني في الانتخابات المقررة في تشرين الثاني ١٩٨٨، والذي اثار حفيظة بناظير بوتو التي عدت تعاونها من احزاب المعارضة حركة لاغير؛ الا انها كانت مترددة من سحب حزبها من التحالف المذكور<sup>(٨)</sup> في غضون ذلك اعلن يوم الاربعاء الموافق ١٨ اب ١٩٨٨ عن نبأ مقتل الرئيس ضياء الحق اثر انفجار الطائرة التي كانت نقله والسفير الامريكي ارنولد رافيل (Arnold Raphel)، وكبار القادة العسكريين والمستشارين الباكستانيين<sup>(٩)</sup>.

نجح الجنرال ميرزا اسلم بيغ<sup>(١٠)</sup> كرئيس لاركان الجيش وطلب من رئيس مجلس الشيوخ غلام اسحاق خان<sup>(١١)</sup> تولي منصب الرئيس وفقا للدستور، واعلن حالة الطوارئ وشكل مجلس الطوارئ الذي تألف في الغالب من المدنيين، وكان غلام اسحاق خان على علاقة وثيقة مع جنرالات الجيش وذلك ما مكنه من اتخاذ ابرز القرارات<sup>(١٢)</sup>.

اعتقد كل من بناظير بوتو واحزاب المعارضة ان الوضع بعد مقتل ضياء الحق اكثر ضمانا لانتخابات نزيهة وحرّة، وعليه طالبوا بالغاء الحكومات المؤقتة التي شكلت في ظل نظام ضياء الحق؛ بحجة ان الوضع بحاجة الى وزراء محايدين للتخلص من اثار النظام السابق؛ الا ان الرئيس غلام اسحاق خان رفض ذلك الطلب وواجه حزب الشعب الباكستاني العديد من العقبات، على الرغم من تأكيدات الجيش بعدم التدخل ومساندته لاجراء انتخابات حرة، كان على بناظير بوتو ان تبقى حذرة من موقف الجيش منها، لانه اذا ما اخلت أي الاطراف

بأوليات الجيش لأبد من ان يغير الاخير موقفه من التدخل لتغيير الوضع لصالحه، من جانبها اكدت بناظير بوتو مواصلتها للسياسة الخارجية والدفاع، بما لا يتعارض مع توجهات الجيش اذا ما تسنمت منصب رئاسة الحكومة، وكان ذلك الموقف وعيا منها بأن وصولها للمنصب المذكور لا يمكن ان يتحقق الا بموافقة الجيش، وعلى الرغم من عدم ثقة الاخير بالسياسيين اذ كان يرى انهم لا يملكون وطنية وان منهاج سياستهم على اساس مصالحهم الخاصة<sup>(١٣)</sup>.

قررت بناظير بوتو خوض الانتخابات لوحدها واعلنت عن فض اتفاقها مع تحالف حركة استعادة الديمقراطية في ١٩ تشرين الاول ١٩٨٨، واعلنت ان التحالف قد استوفى غرضه وليس له داعي ان يستمر، من جانب اخر عانى الحزب الرسمي للدولة وهو حزب الرابطة الاسلامية<sup>(١٤)</sup> من الصراعات الداخلية، لاسيما بعد اقالة محمد خان جونيغو منذ ايار ١٩٨٨ الذي نتج عنه انقسام الحزب الى فصيلين الاول مؤيد لمحمد خان جونيغو والآخر مؤيد لرؤساء الوزراء المؤقتين المدعومين حينها من ضياء الحق، وعد الانفصال رسميا بعد عقد اول اجتماعين منفصلين اختير محمد خان جونيغو رئيسا للفصيل الاول، في مطلع تشرين الاول ١٩٨٨ وافق فصيل محمد خان جونيغو وحزبين مناهضين لحزب الشعب الباكستاني وهما: (جمعية العلماء الباكستانية وتحريك الاستقلال)، على تشكيل تحالف الشعب الباكستاني، وشكل الاتحاد الإسلامي الجمهوري (الـ) <sup>(١٥)</sup>، الذي ضم عدد من الاحزاب الاسلامية <sup>(١٦)</sup>.

سرعان ما انسحب محمد خان جونيغو ومؤيديه، وانظم الى تحالف الاتحاد الاسلامي الجمهوري، ومن اجل توحيد حزب الرابطة الاسلامية تخلى محمد خان جونيغو عن موقفه واصبح مرة اخرى زعيما للحزب الاخير، وكانت كل تلك التحالفات من اجل عدم تشتت الاصوات مقابل جماهيرية حزب الشعب الباكستاني<sup>(١٧)</sup>.

تعرضت والدة بينظير بوتو في مطلع تشرين الثاني ١٩٨٨ نصرت بوتو، لإطلاق النار أثناء حملتها الانتخابية في ملتان، وتسببت تلك الحوادث وغيرها في خوف العديد من المشاركين في الحملة الانتخابية من تدخل الجيش، ومع ذلك ظل الجيش تحت قيادة الجنرال اسلم بيغ، بعيداً عن الساحة السياسية، وبدا أنهم على استعداد للسماح للعملية الانتخابية بأن تأخذ مجراها، مع وجود أكثر من ثلاثين حزباً سياسياً مسجلاً، قامت الأحزاب والمرشحون بتبديل تحالفاتهم وأحزابهم، في محاولة لتحسين فرصهم في الانتخابات، ومع اقتراب الانتخابات أصبح من الواضح أن السباق سيكون في المقام الأول بين حزبي كل من بناظير بوتو ورئيس الوزراء السابق محمد خان جونيغو وميان نواز شريف<sup>(١٨)</sup>، وقد دعا كلاهما إلى حياة أفضل للفقراء، ومواصلة

الدعم للمتمردين الأفغان، وإقامة علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، واستخدام الطاقة النووية في الوسائل السلمية فقط، والحكم المدني دون تدخل الجيش، وكان أحد المجالات التي اختلفوا حولها هو مدى ضرورة إدارة البلاد وفقاً للشريعة الإسلامية، كانت الرابطة الإسلامية وتحالفها الديمقراطي الإسلامي يؤيدان استمرار أسلمة البلاد، شعرت بناظير بوتو أنه يجب أن يكون هناك فصل بين الدين والدولة، وكانت تخشى بشكل خاص أن تعاني النساء في ظل الالتزام الصارم بالشريعة الإسلامية<sup>(١٩)</sup>.

أصبحت القضية الرئيسية للانتخابات من نواحٍ عديدة هي مسألة الولاء لاثنتين من القادة السابقين المتوفين في باكستان، الموالون لذكري ذو الفقار علي بوتو سيصوتون لمرشحي حزب الشعب الباكستاني بقيادة بينظير بوتو، و الموالون لذكري الجنرال ضياء الحق سيصوتون لصالح الرابطة الإسلامية وتحالفها الديمقراطي الإسلامي بقيادة رئيس الوزراء السابق جونيجو، وعلى الرغم من كل شيء، كان هناك كثيرون في باكستان ممن ازدهروا في ظل حكم الجنرال ضياء الحق، ورأوا أن هذا النوع من الحكم الاستبدادي كان ضرورياً حتى تظل البلاد مستقرة، ومع استمرار الحملة الانتخابية، حاول العديد من المرشحين الموالين للجنرال ضياء الحق أن يبعدوا أنفسهم عنه، ونظراً لعدم إجراء انتخابات مفتوحة وحرّة لأكثر من أحد عشر عاماً، لم تكن هناك مرافق أو خبرة في مجال الاقتراع قبل الانتخابات، ومع اقتراب الانتخابات، كان من الصعب على وسائل الإعلام قراءة آراء الناخبين بدقة، واقترح العديد من الناس أن حزب الشعب الباكستاني سيحظى في أفضل الأحوال بأغلبية واضحة في الجمعية الوطنية، وحدد موعد الانتخابات الوطنية يوم الأربعاء ١٦ تشرين الثاني ١٩٨٨، على أن تجرى انتخابات الاقاليم يوم السبت ١٩ تشرين الثاني ١٩٨٨<sup>(٢٠)</sup>.

اتخذ أكثر من (١٠٠) الف من قوات الشرطة والجيش، مواقعهم في مراكز الاقتراع يوم ١٦ تشرين الثاني ١٩٨٨، وصادر الرئيس غلام اسحاق خان تحذيراً؛ بأنه لن يسمح لاحد بالنزول الى الشوارع والاحتجاج على نتائج الانتخابات التشريعية ، واكد بان الحكومة والجيش سيكونان ملتزمان بتلك النتائج<sup>(٢١)</sup> . يبدو ان اجراءات الرئيس اعلاه تؤكد على وجود تحضيرات مسبقة لرفض نتائج الانتخابات من جانب، ومن جانب اخر تؤكد نية الجيش الصادقة بالحياد والسماح بالعملية الديمقراطية ان تأخذ مجراها .

اجريت في ١٦ تشرين الثاني ١٩٨٨؛ اول انتخابات حرة وحزبية منذ عام ١٩٧٢ في باكستان خلت من اي مظاهر العنف رغم انها لم تخلوا من حالات التزوير، وكان الفوز لحليف لحزب الشعب الباكستاني اذ حصل في الجمعية الوطنية على (٩٢) مقعداً من اصل (٢٣٧) مقعداً، رغم ذلك فشل حزب الشعب في الحصول على الاغلبية المطلقة؛ وفقاً لذلك فأًن الحزب الاخير بحاجة الى حكومة ائتلافية ليكون قادراً على تشكيل الحكومة، الا ان بناظير بوتو لم تتراجع عن مطلبها في تشكيل الحكومة، من جانب اخر فشل حزبها في انتخابات مجالس

المقاطعات والفشل في الحصول على الاغلبية المطلقة، باستثناء اقليم السند الذي كان حزب الشعب الباكستاني يمتلك فيه شعبية كبيرة؛ ففاز ب(٦٧) مقعداً من اصل (١٠٠) مقعد<sup>(٢٢)</sup> .

كان الجيش احد العقبات التي وقفت امام طلب الرئيس من بناظير بوتو على الرغم من موافقتها المسبقة بعدم التعرض لسياسته الداخلية والخارجية، والعقبة الاخرى تمثلت بزعيم الاتحاد الاسلامي الجمهوري الجنرال ميان نواز شريف<sup>(٢٣)</sup>، الذي حاول اقناع الرئيس غلام اسحاق بعقد المجالس الاقليمية قبل تحالف المستقلين مع حزب الشعب وبالتالي يعزز موقف الاخير داخل المجلس اذا ما تم تسنم بناظير بوتو رئاسة الوزراء<sup>(٢٤)</sup> .

سرعان ما انسحب نواز شريف من ترشيحه لمنصب رئيس الوزراء ، ودعا الرئيس غلام اسحاق بناظير بوتو في ٢ كانون الاول ١٩٨٨، لتسليم المنصب، وبذلك تكون اول امرأة تتسلم منصب رئاسة الوزراء، والتي ورثت اقتصاداً ووضعا سياسياً صعباً ومرتبكاً، واصبحت في حالة المواجهة مع القوة المناهضة لها<sup>(٢٥)</sup>، وتم انتخاب شريف لأول مرة كرئيس للوزراء لاقليم البنجاب في مطلع كانون الاول ١٩٨٨ عندما أعرب إجمالي (١٥١) نائباً عن ثقتهم به برفع الأيدي وقد عارضه (١٠٣) نائباً منتمين إلى حزب الشعب الباكستاني أو من مناصريه<sup>(٢٦)</sup>، و اثناء حفل مراسيم تسنم بناظير بوتو السلطة تجمع الضيوف حول الجنرال أسلم بيغ؛ لتهنئته على قيادة الجيش الباكستاني في أول انتقال سلمي للسلطة، رغم الاشتباه بتورطه في حادثة تحطم الطائرة التي قتل ضياء الحق على اثرها مع عدد من الضباط الباكستانيين<sup>(٢٧)</sup> .

سرعان ما تطور الخلاف بين بناظير بوتو والرئيس غلام اسحاق خان حول عدد من القضايا، من جانبها أرادت بناظير بوتو الحصول على السلطة التي يتمتع بها رئيس الوزراء عادة في النظام البرلماني، وتوقعت أن يكون غلام اسحاق خان مجرد رئيس شرفي للدولة، ولكن بموجب دستور باكستان المعدل في عام ١٩٨٥ تحت ضغط ضياء الحق ووفق "التعديل الثامن"، احتفظ الرئيس بالسلطة "التقديرية" في عدد من المسائل، بما في ذلك تعيين رؤساء الخدمة العسكرية والمحكمة العليا وقضاة المحكمة العليا، وكان للرئيس سلطة تعيين أي عضو منتخب في الجمعية الوطنية مثل رئيس الوزراء، و يمكنه حل الجمعية الوطنية وفقاً لتقديره والدعوة إلى انتخابات جديدة اذا اقتضى الام، وكان من الضروري نقل كل قرار يتخذه رئيس الوزراء أو مجلس الوزراء إلى الرئيس، والذي يمكنه من مطالبة مجلس الوزراء بالنظر في أي قرار يتخذه رئيس الوزراء وحده، وكان قرار الرئيس في المسائل بموجب التعديل الثامن في تقديره نهائياً ولا يمكن التشكيك فيه على أسس دستورية، وعليه ورث غلام إسحاق خان سلطة الدستور الرئاسي<sup>(٢٨)</sup> .

بدأت بناظير بوتو في مطلع عام ١٩٨٩ العمل على الغاء "التعديل الثامن"، وتحجج أنصارها بأن رئيس الوزراء لا تستطيع تنفيذ تشكيلتها الوزارية بينما ظل التعديل ساري المفعول، وعدت حملة بناظير بوتو ضد التعديل هجوماً على مكتب الرئيس الامر الذي اثار استياءه، ورأى البعض أن التعديل خلق توازناً بين سلطة الرئيس وسلطة رئيس الوزراء، وأن في غيابه يمكن أن يصبح رئيس الوزراء ديكتاتوراً، بينما احتج الاخرين بأن "التعديل الثامن" سمح للرئيس الراحل ضياء الحق حل الجمعية الوطنية وإقالة رئيس الوزراء محمد خان جونيغو منذ ايار الماضي من عام ١٩٨٨ دون أي سبب وجيه واضح، لم يكن حزب الشعب الباكستاني في وضع يسمح له بإلغاء التعديل، وعرفت بناظير بوتو أيضاً أن الانتخابات الجديدة لن تحل المشكلة لأنه النتيجة لن تكون افضل من نتائج انتخابات تشرين الثاني عام ١٩٨٨<sup>(٢٩)</sup>.

في غضون ذلك اختلف الرئيس غلام إسحاق خان ورئيسة الوزراء بناظير في عام ١٩٨٩، حول تعيين رئيس قضاة المحكمة العليا ورئيس مفوضي الانتخابات، وكان للرئيس سلطة تعيين رئيس المحكمة العليا وقاض آخر في المحكمة العليا والمحاكم العليا وفقاً للدستور، ومع ذلك، وضحت رئيس الوزراء، إن الرئيس ملزم بموجب الدستور بقبول توصيات مجلس الوزراء ورئيس الوزراء، ومن أجل إنهاء النزاع، قرر الرئيس إحالة الأمر إلى المحكمة العليا، وحل النزاع في ٩ كانون الاول العام عندما وافقت بناظير على تعيين محمد أفضل رئيساً للمحكمة العليا وبالمثل، أصر الرئيس على أن القاضي نعيم الدين أحمد سيستمر في منصبه كرئيس لمفوضي الانتخابات<sup>(٣٠)</sup>.

### -المحور الثاني: المعارضة السياسية لحكومة بناظير بوتو عام ١٩٨٩

تميزت الأشهر القليلة الأولى من عام ١٩٨٩ بعدم اتخاذ أي إجراء من جانب حكومة بناظير بوتو، و فشلت في تقديم تشريع واحد، و بذلت كل ما في وسعها في حل بعض القضايا منها: إطلاق سراح السجناء، ورفع الحظر عن النقابات، والسماح بحرية الصحافة، ومع ذلك لم تتمكن من توفير التمويل ببرامجها وكانت يداها مقيدتين بالامتيازات التي قدمت لصندوق النقد الدولي للحصول على قروض بقيمة (٨٠٠ مليون دولار، وعلى الرغم من عدم التحرك، ظلت شعبيتها قوية بين الناس، كانت بناظير بوتو تحافظ على التوازن الدقيق داخل البلاد، وقد نقيت محاولاتها للحفاظ على التوازن بين الفصائل في باكستان نتائج متباينة، وكما هو الحال في جميع المواقف السياسية، كان لكل فصيل أفكاره الخاصة حول كيفية معالجة الامور، كان الفصيلان المعارضان الأكثر خطورة هما: الأصوليون الدينيون وحكومة البنجاب الإقليمية بقيادة نواز شريف والتحالف

الإسلامي الجمهوري وكلاهما اختبر قدرة رئيس الوزراء على الصمود في وجه العواصف السياسية، ذهب الأكثر محافظة بين الزعماء الدينيين إلى حد الادعاء بأن المرأة، بموجب الشريعة الإسلامية، غير مؤهلة لقيادة البلاد، ودعوا إلى الإقالة الفورية لرئيس الوزراء بناظير بوتو، وواجهت التحدي بالقول أن الإسلام دين وليس حكومة، ومضت أيضًا لتصرح بأنها ستبذل كل ما في وسعها لضمان حصول المرأة الباكستانية على حقوق متساوية بموجب القانون، وكان التحدي الذي شكله نواز شريف، والذي اعتبره الكثيرون متحالفًا مع الزعماء الدينيين المحافظين، أكثر خطورة من عدة جوانب، بصفته رئيسًا لحكومة إقليم البنجاب، وكان يسيطر على الجزء الأكبر والأكثر سكانًا والأكثر ثراءً في باكستان وهي منطقة البنجاب التي كانت موطنًا لغالبية العسكريين<sup>(٣١)</sup>.

واجهت بناظير بوتو تحديا اخر تمثل باجراء الانتخابات الفرعية في ٢٨ كانون الثاني ١٩٨٩، للتنافس على اربعة عشر مقعدا في الجمعية الوطنية، وسبعة مقاعد في مجالس الاقاليم، كان النظام الانتخابي يسمح للمرشحين بالترشح لاكثر من مقعد في المجالس الوطنية، فأفاز من فاز مسبقا في الانتخابات العامة في تشرين الثاني الماضي لاكثر من دائرة انتخابية مطالبين للتنازل واخلاء المقاعد الاخرى واختيار واحدة للتنافس لمرة واحدة في الانتخابات الفرعية<sup>(٣٢)</sup>.

في مطلع عام ١٩٨٩ اتخذت الحكومة المركزية خطوات اخرجت موقفها، كان من المعتاد أن يعين المركز ضباطا لمناصب رئيسية في إدارات المقاطعات، وباستشارة حكومة المقاطعة، اقدمت بناظير بوتو على تعيين ضابطا ليكون السكرتير الأول، وآخر كمفتش عام للشرطة في البنجاب، ومن دون استشارة رئيس وزراء البنجاب نواز شريف، فرفض الاخير قبول المعينين وأعادهم إلى إسلام آباد، وهدد بعزل العشرات من موظفي الخدمة المدنية الفيدراليين الآخرين، الذين شغلوا مناصب في حكومة مقاطعة البنجاب واستبدلهم بآخرين في البنجاب، وبعد اشتداد الموقف تراجعت الحكومة المركزية عن قرارها، وفي اذار ١٩٨٩، كان حزب الشعب الباكستاني يستعد لتقديم اقتراح لحجب الثقة عن رئيس وزراء البنجاب، وكانت بناظير بوتو على قناعة بأن السبيل الوحيد لإنهاء تمرد البنجاب ضد حكومتها المركزية هو الإطاحة بنواز شريف من حكومة المقاطعة المذكورة، و كان نواز شريف مصمم على مواجهة كل خطوة مهمة تقوم بها حكومة بناظير بوتو، واحتاج حزب الشعب الباكستاني إلى (٣٠) صوتًا إضافيًا للإطاحة بنواز شريف وأمل في كسب (٤٠) نائبًا على الأقل في مجلس مقاطعة البنجاب<sup>(٣٣)</sup>.

كان كل من بناظير بوتو ونواز شريف بحاجة ماسة لتقوية موقفهما فكانا بحاجة للانتخابات الفرعية، ونفذت الحملة الانتخابية للمعهد الاسلامي في اقليم البنجاب ضد حكومة بناظير بوتو، واستغل الاول علاقة بوتو

برئيس الوزراء الهندي راجيف غاندي (Rajiv Gandhi) (٣٤)، واتهموها ببيع القضية الامر الذي اثار نفوس موطني البنجاب، كان لنواز شريف جماهير كبيرة في البنجاب وقد وجه ذلك ضد الجميع مما اثار المشاعر المعادية بين مواطني البنجاب للسند الذين اعتادوا على ادارة الجيش، وعلن نواز شريف عشية الانتخابات الفرعية قائلاً: "سأقف كالصخرة امام حزب الشعب الباكستاني" (٣٥).

دعا شريف للتحشيد ضد بناظير بوتو ودخلت شرطة البنجاب مكتب رئيس الوزراء في روالبندي للقبض على رجل يُزعم أنه ألقى خطابًا ضد نواز شريف، من جانب اخر شكك بعض اعضاء حزب الرابطة الاسلامية بموقف المواجهة الذي اتخذه نواز شريف ضد حكومة بناظير بوتو، وخشوا أن يتأثر نواز شريف اكثر بالجماعة الإسلامية الأصولية، وكان مخدوم أطاف أحمد أحد اولئك المنشقين عن الرابطة الإسلامية الباكستانية، وهو زعيم إقطاعي وروحي من ملتان، وبحسب ما ورد كانت بناظير بوتو قد وعدته بمنصب رئيس وزراء البنجاب إذا نجح في حشد عدد كافٍ من الأصوات للإطاحة بشريف، وإذا نجح بذلك، يمكن تشكيل حكومة ائتلافية بين حزب الرابطة الإسلامية الباكستانية وحزب الشعب الباكستاني في البنجاب، وأصبح الوضع أكثر خطورة عندما استقال وزير الغذاء في البنجاب، سردار مقصود أحمد خان ليغاري، من حكومة المقاطعة كعلامة احتجاج على سياسة نواز شريف في مواجهة الحكومة الفيدرالية وبين إنه حذر رئيس وزراء المقاطعة نواز شريف لكن الاخير تجاهل (٣٦).

واستمرت حكومة البنجاب في إدارة المقاطعة بناءً على نصيحة الجماعة الإسلامية وغيرها من العناصر المناهضة للديمقراطية، وزعم سردار مقصود أحمد خان ليغاري أنه شعر من واجبه الوطني أن يبعد نفسه عن السلوك المناهض للديمقراطية والمناهض للفيدرالية لرئيس وزراء البنجاب، وكان قادة آخرون في حزب الرابطة الإسلامية الباكستانية مقتنعين أيضًا بأن ولاية نواز شريف كرئيس لوزراء البنجاب لن تدوم طويلاً، ومع ذلك، طلبوا من رئيس حزب الرابطة الإسلامية الباكستانية محمد خان جونيغو في حالة تقديم اقتراح بحجب الثقة عن نواز شريف في البنجاب، بتقديم المشورة لنواز شريف بالاستقالة قبل تقديم الاقتراح رسمياً ضده وهم يجادلون بأن ذلك سوف ينقذ الحزب والحكومة في الاقليم في المقاطعة اذ سيكون الحزب البرلماني الاتحاد الاسلامي الجمهوري (IJI) قادرًا على انتخاب زعيم جديد في مثل تلك الحالة ، لن يتمكن حزب الشعب الباكستاني من إحضار رجل خاص به (٣٧).

إذا تمسك السيد نواز شريف بالسلطة وقام حزب الشعب الباكستاني بإجراء المزيد من أعضاء الكتلة الأمامية المنشقة عن التحالف، فستكون الحكومة دائماً تحت رحمة حزب الشعب الباكستاني في ١٣ اذار ١٩٨٩، وجه نواز شريف ضربة قاصمة لمعارضتي الرابطة الإسلامية الباكستانية وحزب الشعب الباكستاني عندما دعا إلى جلسة خاصة للمجلس، وطلب تصويماً بالثقة، أعرب ما يقارب إلى (١٥٢) عضواً عن ثقتهم به من خلال دعمهم لبيان صرح به وزير القانون الإقليمي نصر الله دريشك، وأشار البيان إلى أن الوزراء والمستشارين الاتحاديين شنوا "حملة تشويه" ضد رئيس وزراء البنجاب، وأعرب البيان عن قلقه الشديد إزاء الممارسات غير الديمقراطية التي اتبعتها حزب الشعب الباكستاني في سعيه للإطاحة بنواز شريف، وأعرب عن أسفه لتزايد المواجهة بين المركز والمحافظ، والتي اضرت بالمصالح الكبرى للبلاد، وأشاد البيان بقيادة نواز شريف، معرباً عن أمله في أن يواصل خدمة الشعب بثقة متجددة (٣٨)

أذهل فوز نواز شريف الكبير خصومه الذين كانوا يدعون حصولهم على أكثر من الثلاثين صوتاً الإضافية التي يحتاجونها من أعضاء حزب الرابطة الإسلامية المنشقين، أن الدعم الذي يحظى به شريف يرجع إلى شعبيته الشخصية بدرجة أقل مما يرجع إلى مخاوف المحافظين من أن تصبح بوتو قوية للغاية بدون مواجهتها في البنجاب، وتم إقناع المعارضين في الاتحاد الإسلامي الجمهوري بالتصويت لشريف بسبب استمرار دعم الجيش له، رغم تغيب البعض عن التصويت، مع صدور القرار لصالح نواز شريف، انتهت حملة حزب الشعب الباكستاني للإطاحة به مؤقتاً، وتعزز موقعه داخل حزبه وعلى المستوى الوطني، بعد أن استقبلت بناظير بوتو في ١٤ اذار ١٩٨٩، بعد يومين من التصويت على الثقة، رد حزب الشعب الباكستاني ببادرة حسن النية من نواز شريف بسحب اقتراح بحجب الثقة عن رئيس مجلس البنجاب، لم يكن هناك تخفيف حقيقي للتوتر بين البنجاب والحكومات المركزية، من جانب آخر بدأ قادة الاتحاد الإسلامي الجمهوري التخطيط لحجب الثقة في الجمعية الوطنية عن رئيسة الوزراء بناظير بوتو (٣٩).

واجهت بناظير بوتو تحدياً كبيراً من قبل المعارضة عندما تم تقديم اقتراح بحجب الثقة عن حكومتها شكلت أحزاب المعارضة ٤ حزيران ١٩٨٩، بقيادة الاتحاد الإسلامي الجمهوري، أحزاب المعارضة المشتركة (COP) في مجلس الأمة بقيادة غلام مصطفى جاتوي<sup>(٤٠)</sup>، لقد تعلمت أحزاب المعارضة درساً في الانتخابات الأخيرة عندما أدى تقسيم أصواتها فيما بينها إلى تمكين حزب الشعب الباكستاني من الحصول على أكبر عدد من المقاعد، على الرغم من أنها ضمت أحزاباً مختلفة، مع وجود الجماعة الإسلامية في أقصى اليمين وحزب

عوامي الوطني على يسار الطيف السياسي ، فقد تقاسم أعضاء احزاب المعارضة المشتركة هدفًا واحدًا مشتركًا وهو إخراج حزب الشعب الباكستاني من السلطة<sup>(٤١)</sup>.

في أواخر تموز ١٩٨٩ ، اعتقلت حكومة حزب الشعب الباكستاني في الإقليم الحدودي الشمالي الغربي الفريق فضل حق ، المحافظ السابق ورئيس الوزراء ، بتهمة التورط في مقتل رجل الدين الشيعي عارفال الحسيني، كان فضل حق عضوا في مجلس الأمة ورئيس حزب الرابطة الإسلامية في المحافظة، كانت تلك هي المرة الأولى في تاريخ باكستان التي يتم فيها اعتقال جنرال عسكري على خلفية الاغتيال المزعوم، وأشارت المعارضة إلى أن اعتقال فضل حق كان يهدف إلى إضعاف الحزب الذي كان أقوى زعيم فيه بعد نواز شريف، بعد مدة وجيزة من اعتقال فضل حق ، أصدرت حكومة البنجاب مذكرة توقيف بحق وزير العمل المركزي بتهمة القتل العمد<sup>(٤٢)</sup>.

تصاعد التوتر بين المركز والبنجاب في أواخر تموز ١٩٨٩ عندما رفضت الحكومة الفيدرالية توفير عربات السكك الحديدية لمجموعة "إتفاق" ، الذي يملكه نواز شريف وعائلته، وكانت جماعة "اتفاق" تشكو من واجبات تمييزية وحظر مالي تفرضه الحكومة الاتحادية على مشاريعها، وحُرمت "إتفاق" من عربات السكك الحديدية التي كانت بحاجة إليها لتفريغ ( ٢٨٠٠ ) طن من خردة الحديد من سفينة راسية قبالة ميناء كراتشي ونقل الحديد إلى مسابكها بالقرب من لاهور، تم إلغاء إرسال سفينة أخرى تحمل المزيد من خردة الحديد، الأمر الذي كلف "إتفاق" ملايين الروبيات، ونتيجة لذلك تم إغلاق أكثر من نصف مصانع "إتفاق" وتم تسريح ما يقارب ( ٣٠٠٠ ) عامل<sup>(٤٣)</sup>.

شدد من جانبه نواز شريف على سبب تسريح العمال وهو رفض الحكومة المركزية توفير العربات، ونظم العمال اعتصامًا على سكة حديد احتجاجًا، نتيجة لذلك كان لا بد من تغيير مسار القطارات القادمة من كراتشي والمتجهة إلى لاهور وروالبندي وبيشاور أعطوا أولاً الانطباع بأنهم كانوا يحتجون على تسريح العمال، ولكن سرعان ما تبين أن ذلك الاضراب نظم من قبل حكومة البنجاب الاقليمية، ورفع العمال شعارات مناهضة لحكومة حزب الشعب الباكستاني لفشلها في تزويد أصحاب العمل بالعدد المطلوب من العربات، و ثم أعطوا إنذارًا لمدة (٤٨) ساعة لهيئة السكك الحديدية لعربات "الواغن" وهددوا بتكرار الاعتصام إذا لم يتم تلبية مطالبهم، رفضت الحكومة المركزية الاستسلام للابتزاز<sup>(٤٤)</sup> .

تم إرسال ضابطين في اواخر ايلول ١٩٨٩ من وكالة التحقيقات الفيدرالية (FIA) للقيام بتفتيش على مصنع مشروبات غازية في لاهور مملوك بشكل مشترك لأبناء رئيس هيئة الأركان المشتركة في عهد الراحل ضياء الحق وهو الجنرال أختار عبد الرحمن، و وزير تعليم البنجاب، لتهربهم من دفع الضريبة، قامت شرطة البنجاب في تحدٍ لسلطة الحكومة المركزية باعتقال الضابطين الفيدراليين على الفور، واتهامهما بمضايقة حراس المصنع الليليين وصارت سجلات المحققين، و اطلق سراحهما بعد عدة أيام<sup>(٤٥)</sup>.

نكرت وزارة الداخلية المركزية أن الاتحاد الدولي للسيارات كان يحقق في التهرب من ضريبة الدخل والمكوس والرسوم الجمركية بالإضافة إلى سرقة الكهرباء من قبل أحد أكبر المجموعات الصناعية في البلاد، -تعني مجموعة نواز شريف-، وأضاف البيان الرسمي أن اعتقال مسؤولي الاتحاد جاء في أعقاب عدة أعمال أخرى تهدف إلى تفويض الدستور وسلطة الحكومة الاتحادية، وتحجج نواز شريف ان تحديه الحكومة الفيدرالية هو حماية الحكم الذاتي الإقليمي، واتهم الحكومة الفيدرالية بالتدخل غير الدستوري في الحكم الذاتي للإقليم وسلطته كرئيس للوزراء من خلال تقليص التخصيصات المالية للبنجاب وخفضها، في خطوة زعم أنها غير قانونية ، أنشأت حكومة البنجاب بنكاً خاصاً بها، وهو "بنك البنجاب" ، وحصلت على قانون بنك البنجاب لعام ١٩٨٩ الذي تم تمريره في مجلس المقاطعة كما أعلنت عزمها على إنشاء هيئة توزيع الطاقة الخاصة بها حتى تتمكن من توفير الكهرباء وفقاً لأولوياتها الخاصة<sup>(٤٦)</sup>.

لم تستطع حكومة بناظير بوتو التغلب على المعارضة في اقليم البنجاب، ولجأت إلى نفس النوع من التكتيكات التي اتبعتها الطرف الآخر، واتهمت حكومة وإقليم البنجاب بالفساد وتوظيف موظفين مدنيين لمضايقة واضطهاد المشرعين والعاملين السياسيين في حزب الشعب الباكستاني، ولم تنجح محاولاتها لتكريس الجمهور ضد نواز شريف في البنجاب، من جانبه أدرك نواز شريف أن استمرار معارضته لحكومة بناظير بوتو ستأمن بقائه السياسي، وان إنهاء المواجهة يعني التصفية السياسية لنواز شريف ، وهو أمر لا يتقبله تحت أي ظرف، وبالمثل إذا تبنى مسار السلام سيفقد انظار المقاطعات الأخرى له، وبالتالي لن يتمكن من مواجهة بناظير بوتو في الانتخابات المقبلة، مصالحه السياسية تتطلب منه الاستمرار في معاداة رئيس الوزراء وحزب الشعب الباكستاني<sup>(٤٧)</sup>.

لم يتفاجأ كل مفاجأة لبناظير بوتو وحزب الشعب الباكستاني من اقتراح سحب الثقة، وكانت المعارضة تهدد باتخاذ مثل هذا الإجراء منذ شهور، لكن ما هز حزب الشعب الباكستاني كان انشقاق الحركة القومية

المتحدة، اذ اعلن في تشرين الاول ١٩٨٩ جميع أعضاء الحركة القومية المتحدة الأربعة عشر أنهم سينضمون إلى المعارضة، جاء تحرك الحركة القومية المتحدة بمثابة مفاجأة تامة لحزب الشعب الباكستاني لأن قاداته اعتقدوا منذ مدة طويلة أن الحركة القومية المتحدة ومقرها السند لا يمكنها تحمل قطع علاقاتها مع الحزب المهيمن في تلك المقاطعة، في محاولة لتبرير تحالف حزبه مع أعضاء حزب الرابطة الإسلامية المنشقين التي لم يكن لها تمثيل في السند، وبرر زعيم الحركة القومية المتحدة عمران فاروق ، إن بناظير بوتو تراجعت عن وعودها التي قطعتها على نفسه وإن قرار الحركة القومية المتحدة بسحب دعمها لحزب الشعب الباكستاني كان قراراً مبدئياً، كان الانشقاق الرسمي للحركة القومية المتحدة إلى المعسكر الآخر قبل التصويت بحجب الثقة وجه ضربة قوية لحزب الشعب الباكستاني وشيع إن اتفاقاً بين الاتحاد الاسلامي الجمهوري والحركة القومية المتحدة قد تم توقيعه سراً منذ منتصف ايلول ١٩٨٩<sup>(٤٨)</sup>.

شجع انشقاق الحركة القومية المتحدة المعارضة وأقنع قاداتها بأن الوقت قد حان لاتخاذ إجراءات ضد حكومة بناظير بوتو ، قدم تحالف احزاب (المعارضة المشتركة) في ٢٣ تشرين الاول ١٩٨٩ إلى أمانة البرلمان إخطاراً بحجب الثقة عن حكومة بناظير بوتو وقع عليه (٨٦) من الاعضاء في ٢٤ تشرين الاول العام نفسه ، نقل نواز شريف جميع أعضاء المعارضة إلى فندق يخضع لحراسة مشددة في منتجع موري هيل في البنجاب ، على بعد حوالي ٢٥ ميلاً من إسلام آباد، حتى لا يتمكن الحزب الحاكم من الاتصال بهم ومحاولة إغرائهم بعيداً عن احزاب (المعارضة المشتركة) بالإضافة إلى ذلك ، شنت المعارضة حملة لشراء الأصوات، زُعم أن مشرعي حزب الشعب الباكستاني عُرض عليهم ما يصل إلى (٢٠) مليون روبية، للتصويت لصالح اقتراح سحب الثقة وقالت بناظير بوتو إن الأموال المعروضة جاءت من تجارة المخدرات غير المشروعة لتحويل اتهامها، قامت بطرد طارق مجسي الوزير في حكومتها ، قائلة إنه طالب ب (٢٠) مليون نقداً وامتيازات أخرى كتمن للبقاء مع حزب الشعب الباكستاني، ونفى طارق ماجسي الاتهامات وادعى أنه استقال لأن بناظير بوتو أعطت الكثير من الصلاحيات لمستشاريها وتجاهلت الوزراء المنتخبين، كما أطلقت المعارضة حملة زعمت انشقاق أعضاء حزب الشعب الباكستاني إلى جانبها<sup>(٤٩)</sup>.

طرح في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٨٩ اقتراح سحب الثقة للتصويت، وبموجب قواعد الجمعية الوطنية، وكان مؤيدو الاقتراح هم فقط المطالبين بالتصويت، ونشر الجيش في إسلام آباد لضمان وصول أعضاء البرلمان بأمان إلى مبنى الجمعية الوطنية؛ بناء على طلب قادة المعارضة، وفي المجلس المؤلف من (٢٣٧) عضواً ، حصل اقتراح سحب الثقة على (١٠٧) صوتاً، وكان نجاح اقتراح سحب الثقة بحاجة الى (١٢)

صوتا اقل تقدير لنجاحه، وظل ما لا يقل عن (٣٠) صوتا لم يصوتوا رغم تأييدهم للاقتراح، بما في ذلك (١٠) من أعضاء حزب الشعب الباكستاني من السند الذين كانوا غير راضين عن سياسة بوتو تجاه مقاطعتهم بالإضافة إلى نصف دزينة من أعضاء المعارضة الذين انشقوا في النهاية إلى جانب بناظير بوتو<sup>(٥٠)</sup>.

أقرت بناظير بوتو في المؤتمر الصحفي الذي عقده عقب التصويت على اقتراح سحب الثقة، بالأخطاء التي ارتكبتها حزب الشعب الباكستاني في وقت سابق ووعدت بتحسين أداء عملها، وشكرت بناظير بوتو مجلس النواب لإتاحة الفرصة لها لمواصلة برنامجها السياسي وقالت: "سيكون من واجبي الرسمي والحكومة الديمقراطية أن أرتقي إلى مستوى توقعات وتطلعات الشعب... ليس لدي أي حقد أو نوايا سيئة ضد أولئك الذين حركوا اقتراح عدم الثقة ضدي"<sup>(٥١)</sup>، و دعت المعارضة إلى العمل مع حكومتها لصالح البلاد، وأشارت إلى أن المعارضة ظاهرة صحية وسليمة في مجتمع ديمقراطي، وأعربت عن أملها في أن تتكاتف "العناصر المتعلقة" في مجلس النواب وفي جميع أنحاء البلاد لتحقيق الديمقراطية في باكستان الشغل، ووعدت بإجراء تعديل وزاري في حكومتها لاعفاء بعض الوزراء والمستشارين المشكوك بأمرهم<sup>(٥٢)</sup>.

اعترف زعيم احزاب (المعارضة المشتركة) غلام مصطفى جاتوي، بالهزيمة وأعلن أن المعارضة ستحترم قرار مجلس النواب في حديثه للصحافة بعد التصويت ، مع ذلك ، واعرب كل من غلام مصطفى ونواز شريف عن نيتهما للتصالح مع بناظير بوتو، وزعموا أن الاقتراب من التصويت كان انتصارًا أخلاقيًا للمعارضة وتعهدوا بالمحاولة مرة أخرى في المستقبل القريب، وقال نواز شريف: "ستستقر الأمور بمجرد خروجها من السلطة... المعركة مستمرة"<sup>(٥٣)</sup>، مشيرًا إلى الحكومة باعتبارها الأكثر ضعفًا وكفاءة في تاريخ باكستان ، وأكد أنها لا يمكن أن تستمر لمدة طويلة كما زعموا أن بناظير بوتو نجت من التصويت فقط لأن صفوف حزب الشعب الباكستاني بقيت لجانبها، وقيل إن حزب الشعب الباكستاني تنافس مع المعارضة في حملة شراء الأصوات من خلال عرض النقود والوظائف الحكومية وقطع الأراضي على المشرعين، وأشار غلام مصطفى جاتوي إلى غياب خمسة نواب من بينهم شخصيات قوية مثل زعيم الحزب الوطني الشعبي والي خان<sup>(٥٤)</sup>، الذي كان تصويتهم لصالح اقتراح سحب الثقة والذي اثر على التصويت ضد الحكومة<sup>(٥٥)</sup>.

علق من جانبه رئيس مجلس النواب بعد الإجراءات، كانت هذه هي المرة الأولى في تاريخ باكستان التي تواجه فيها حكومة احتمالية جديدة للإطاحة بها في تصويت تشريعي واستشهد الكثيرون بنجاح العملية الديمقراطية، على الرغم من الإشادة من كلا الجانبين على أنها نقطة تحول للديمقراطية في باكستان ، إلا أن

حركة سحب الثقة كشفت أيضًا عن ضعف المؤسسات الديمقراطية في باكستان، بعد التوترات السياسية التي أدت إلى التصويت، وكان شراء الأصوات من كلا الجانبين يلقي بظلاله على بقاء الحكومة الديمقراطية، واتهم كل طرف الآخر بالرشوة للحصول على الأصوات، نأى من جابه الجيش بنفسه عن الخلافات السياسية وأصر على أنه توقف عن التدخل في السياسة، وكرر قائد الجيش ، الجنرال أسلم بيغ دعمه لـ "العملية الديمقراطية" ورفض الارتباط بأي من المتنافسين، وكان العديد من المراقبين يرون أنه على الرغم من موقف الجيش الحيادي؛ إلا إن هو الذي يتحكم بالفعل في النتيجة وأنه اختار ترك العملية السياسية تأخذ مجراها هذه المرة<sup>(٥٦)</sup>.

حضي اقتراح سحب الثقة بتغطية إعلامية كبيرة والتي ألمحت إلى العلاقات المضطربة بين رئيسة الوزراء بناظير بوتو والرئيس غلام إسحاق خان والخلاف بينهما حول أي منهم لديه السلطة، بموجب الدستور؛ لتعيين بعض كبار المسؤولين الحكوميين ، وقضاة المحكمة العليا ، ورؤساء الخدمة العسكرية، من جابها اعتقدت بناظير بوتو والعديد من انصارها بأن الرئيس كان يتآمر مع احزاب المعارضة، لاسيما بعد موافقته على اقتراح سحب الثقة؛ والذي عدته بناظير بوتو موقفا منحازا، وعلى الرغم من فشل اقتراح سحب الثقة، لكن الوضع السياسي المحيط كان يشير بوضوح إلى الخلافات المتزايدة بين بناظير بوتو والرئيس<sup>(٥٧)</sup>.

### -المحور الثالث: موقف الحركة القومية المتحدة (MQM) من حكومة بناظير بوتو الاولى (١٩٨٨-١٩٨٩)

تشكل ائتلاف الحركة القومية المتحدة وحزب الشعب الباكستاني والذي ابان الانتخابات في عام ١٩٨٨ ، لكن تحالفهما لم يستمر طويلا، بعد بضعة أشهر ظهرت خلافات بين الطرفين، اذ كان المطالب الرئيسي لحركة الحركة القومية المتحدة من اجل استمرار الائتلاف؛ هو إعادة البهاريين من بنغلاديش ، ولكن عندما تم إلغاء أول رحلة طيران للبيهاريين من بنغلاديش في كانون الثاني ١٩٨٩ ، بسبب احتجاج التحالف الوطني السندي (SNA) و اتحاد باشتون بنجابي (PPI)، احتجت الحركة القومية المتحدة على حزب الشعب الباكستاني، وأعلنت انه انتهاك لاتفاق كراتشي، وعليه استقال وزراء الحركة القومية المتحدة في ايار العام نفسه احتجاجًا، على الرغم من أن قيادة حزب الشعب الباكستاني زعمت أنها جادة لاستيعاب جميع المجموعات العرقية؛ إلا أن رئيسة الوزراء بناظير بوتو أرادت تأمين دوائرها الانتخابية في منطقة السند الداخلية، وكان أنصار حزبها هناك ضد إعادة البهاريين من بنغلادش الى السند، من جانبها بدأت الحركة القومية المتحدة (MQM) بالتعاون مع الاتحاد الإسلامي الجمهوري (IJI) من اجل حجب الثقة

عن حكومة بناظير، وبدا حزب الشعب الباكستاني ينظر إلى الحركة القومية المتحدة بعين الريبة، بينما عدت الحركة القومية المتحدة حزب الشعب الباكستاني على أنه حزب سندي؛ اي يحمي مصالح السند المحليين فقط، مما أدى إلى قيام الحركة القومية المتحدة بتوسيع تعاونها مع البنجاب بقيادة زعيم حزب الإتحاد الإسلامي نواز شريف<sup>(٥٨)</sup>.

كان الأحداث الدامية في حيدر أباد خلال شهري نيسان وايار في عام ١٩٨٩ أدت أيضًا إلى تفاقم الازمة بين الطرفين؛ إذ أطلق مسلحون على دراجات نارية اشيع إنهم من السند النار على الناس وكان معظمهم من المهاجرين، في أحد شوارع جنوب حيدر أباد، وكان هناك ما يقارب ال (٢٥٠) ضحية، ورداً على ذلك، احتج المهاجرون في حيدر أباد وفي كراتشي، وخلقت تلك الأعمال العرقية للمهاجرين في السند وضعاً معقداً لحكومة حزب الشعب الباكستاني التي لم تستطع تحمل إزعاج أي من المجموعة في تلك المقاطعة، وبعد حادثة حيدر أباد، اعادت الجماعات القومية السندية، مثل تحالف السند الوطني (SNA) نشاطها، ونظمت مظاهرات احتجاجية في المناطق الداخلية من السند، وفي الواقع خلقت أعمال الشعب تلك وضعاً ينذر بالخطر ووسعت الانقسام العرقي في المقاطعة<sup>(٥٩)</sup>.

انشأت الحكومة الباكستانية خلال عام ١٩٨٩ مكتب التوظيف الفيدرالي؛ لتعيين الموظفين في المؤسسات العامة والبيروقراطية، دون المثل أمام لجنة الخدمة العامة الفيدرالية، و كان يعمل في هذا المكتب أفراد كانوا من أنصار حزب الشعب الباكستاني، من جانبها أدركت جماعة المهاجرين أن رئيسة الوزراء بناظير بوتو كانت تنوي تعيين مناهضي المهاجرين في السند في مناصب مهمة مما أدى الى تفاقم الازمة بين الطرفين<sup>(٦٠)</sup>.

بدأت الحركة القومية المتحدة بالتعاون مع المعارضة المتمثلة بالاتحاد الإسلامي الجمهوري (الـ ا)، نتج عن ذلك تحالفاً بينهما، ووقعا اتفاقاً تضمن (١٧) نقطة، في تشرين الاول ١٩٨٩ اتفق الطرفان في الائتلاف على تعزيز مبادئ سيادة القانون والعدالة الاجتماعية والاقتصادية لضمان الوحدة والهدوء والتنمية في المنطقة، ضمان تطبيق أحكام الإسلام في البلاد، و تعميم روح التعاون على جميع الأقسام الإدارية بما في ذلك البيروقراطية من أجل تعزيز الاحترام والتقدير المتبادل، و تم الاتفاق على خلق شعور بالمصالحة والتوافق بين جميع القوميات في باكستان لضمان تضامن البلاد، وعلى ان تتم إدارة شؤون الحكومة بالتوافق بين أعضائها شركاء التحالف<sup>(٦١)</sup>.

كانت حادثة القتل المستهدف والخروج على القانون في كراتشي (مركز الاقتصاد الكبير) مصدر قلق بالغ للطرفين، واتفقا على إجراء التعداد الجديد ومراجعة نظام الحصص وفق الإحصائيات الجديدة، واتخاذ

الترتيبات اللازمة لـ "الباكستانيين الذين تقطعت بهم السبل" في بنغلاديش لإعادتهم إلى باكستان، وتم النظر في تحسين مستويات معيشة الأشخاص الذين يعيشون في كاتشي آبادمين خلال توفير فرص العمل وتحسين مرافق السكن، والعمل على إطلاق مشاريع تنمية مثل بناء الجسور ومترو الأنفاق، وإعادة النظر في تخصيص الأموال للمؤسسات التعليمية لرفع مستوى التعليم معايير، واتفقا على عدم إصدار تراخيص الأسلحة إلا بناءً على توصية الدول النووية المتعددة الأطراف أو المناطق البحرية المحمية في المناطق المعنية، وجدد شركاء التحالف قناعتهم بتنفيذ الاتفاق بما يضمن سلامة الائتلاف، بدأت الحركة القومية المتحدة بالتعاون مع المعهد الإسلامي بطرح اقتراح سحب الثقة ضد حكومة بناظير في ٢٤ تشرين الاول ١٩٨٩، وكانت بمثابة ضربة قوية لحكومة بناظير بوتو، على الرغم من فشل اقتراح سحب الثقة<sup>(٦٢)</sup>.

#### -المحور الرابع: موقف الجيش من حكومة بناظير بوتو (١٩٨٨-١٩٨٩)

كان على بناظير بوتو أن تراقب عن كثب الجيش الباكستاني في السنة الأولى من حكمها، كانت القوات المسلحة تنتظر وتراقب، بعد ثلاثة عقود من التدخل العسكري، كان الواقع في السياسة الباكستانية انه لا يمكن لأية حكومة وان كانت منتخبة ان تستمر دون دعم الجيش لها، وبعد تسنم بناظير بوتو منصب رئاسة الحكومة، من جانبه أعلن رئيس أركان الجيش الجنرال أسلم بيغ أن الجيش لن يتدخل في الشؤون السياسية، وأن مصلحته في تسهيل إجراء انتخابات سلمية قد تحققت، واعتقد الكثيرون أن الجيش فضل موقف المراقبة على التدخل، بعد سنوات طويلة من الأحكام العرفية، من جانبها شكلت بناظير بوتو في كانون الثاني ١٩٨٩، لجنة تنظيم استخبارات، تتألف من أربعة أعضاء وعلى رأسها ذو الفقار علي خان وهو قائد جوي متقاعد، اعتقد البعض ان عمل اللجنة تحجيم دور المخابرات الباكستانية في السياسة الداخلية، واشيع عن المخابرات الباكستانية بأنها أجمت العنف العرقي في السند لزعة استقرار حكومة بوتو<sup>(٦٣)</sup>.

ظلت بناظير بوتو تهدد باستمرار المصالح العسكرية، أثناء مدة ولايتها الأولى كرئيسة للوزراء، واعتبر الجيش بوتو وحزب الشعب الباكستاني على أنهما مناهضان للدولة والجيش، وتهديد أمني لباكستان، ولذلك كان الجيش متشككاً بها منذ البداية، وبدلاً من تبديد مخاوف الجيش، اتخذ رئيس الوزراء إجراءات أكدت تلك الشكوك، وفي جهودها لبسط سيطرتها على الجيش، تدخلت بوتو مراراً وتكراراً في ترقيات الضباط وإدارة شؤون الموظفين<sup>(٦٤)</sup>.

كان اول اختبار لعلاقات بوتو بالجيش في ايار ١٩٨٩ عندما حلت محل رئيس المخابرات الداخلية (ISI) ، الجنرال حميد جول الذي كان أكبر منظر عسكري متبقٍ من عهد ضياء الحق وله نفوذ كبير في الجيش، لكونه من أنصار سياسة اسلمة الدولة، والذي احتكر القرار السياسي تجاه الازمة الافغانية، أرادت رئيسة الوزراء بناظير بوتو تشجيع تسوية تفاوضية مع الحكومة الشيوعية في كابول بينما أراد "المجاهدون" ، بدعم من الجنرال غول ، هزيمة نظام كابول في ساحة المعركة، لكن محاولتهم الاستيلاء على جلال آباد ، عاصمة المقاطعة في شرق افغانستان ، فشلت في ربيع عام ١٩٨٩ ، وتم ربط إقالة الفريق حميد غول مباشرة بالفشل في احتلال جلال آباد، وأدى عزل حميد جول من رئاسة المخابرات الباكستانية إلى تمكين بناظير بوتو من التفكير في مسار عمل مختلف، وأعربت لأول مرة ، في مقابلة لها، عن نيتها لعب دور أكبر في تشكيل السياسة الباكستانية تجاه الازمة الأفغانية<sup>(٦٥)</sup>.

على الرغم من الاستشهاد بالصراعات حول السياسة تجاه افغانستان باعتبارها السبب المباشر لإقالة جول؛ اذ ساد اعتقادا على نطاق واسع أن حميد غول لعب دوراً رئيسياً في إنشاء وتوجيه الحملة الانتخابية الاتحاد الجمهوري الاسلامي (IJI)، تم استبدال حميد غول بشمس الرحمن كالمو ، وهو ملازم أول متقاعد كان يترأس فيلق مدرع وكان من المفترض أن يصبح رئيس أركان الجيش كان يحظى باحترام واسع في الجيش لمهنيته، و كان يعتقد أن الجيش يجب أن يكون بمعزل عن السياسة وهذا الرأي كلفه ترقيته في نظام ضياء الحق السابق، وكان بعض كبار الضباط العسكريين غاضبين من تعيينه، تقليديا كانت المخابرات الباكستانية جزءا من الجيش وكان قائدها تابع لرئيس أركان الجيش، لقد وضع تعيين شمس الرحمن كالمو الجنرال أسلم بيغ في موقف حساس يتمثل في الاضطرار إلى مواكبة رئيس الوزراء مع تهدئة جنرالاته الغاضبين في نفس الوقت<sup>(٦٦)</sup>.

وأثارت الطريقة التي تم بها التعامل مع تلك القضية الجدل والتوتر في الجيش، عندما أبلغ رئيس أركان الجيش الجنرال أسلم بيغ ، بنية بناظير بوتو نقل حميد غول ، وافق وقدم قائمة بالجنرالات العاملين الذين قد تختار من بينهم خليفة له، و لكنها تجاهلت قائمة اسلم بيغ واختارت شمس الرحمن كالمو بدلاً من ذلك، وقيل إن بناظير بوتو وقعت على أمر الإفراج عن حميد غول قبل ساعة فقط من مغادرتها في زيارة رسمية لتركيا ولم تبلغ الرئيس إسحاق خان أو الجنرال اسلم بيغ على الفور، على الرغم من أنها تسببت في بعض الاحتكاك مع الجيش ، إلا أن التحرك ضد حميد غول كان يُنظر إليه على أنه انتصار كبير لبناظير بوتو في كفاحها لتوطيد سلطتها، وبدا أنها ألغت الاتفاق من جانبها مع الجيش الذي تم قبل قبول الجيش تعيينها كرئيسة للوزراء؛

بشرط ألا تتدخل في الشؤون العسكرية، وان عزلها لشخصية قوية في الجيش اعطى انطباعاً بأنها نجحت في تأكيد سلطة حكومتها بعد ستة أشهر مضت لها في السلطة، بعد ان ظلت صورتها كامرأة ضعيفة محاصرة بين الجنرالات ورئيس معاد وأصوليين إسلاميين مستعدين للإطاحة في اية لحظة، غيرت بشكل جذري النظرة العامة لحكومتها وظهرت كقائدة حاسمة يمكنها إجراء تغييرات في الجيش<sup>(٦٧)</sup>.

استمرت القيادة العسكرية في التعبير عن نيتها الابتعاد عن السياسة في خطاباته ومقابلاته المتكررة على الرغم مما حدث؛ كرر اسلم بيغ دعمه للعملية الديمقراطية وأعلن أنه والجيش يخضعان للحكومة المدنية، ولم تظهر أي مؤسسة باكستانية داعمة لحكومة بناظير بوتو اكثر من القوات المسلحة متمثلة بالجنرال اسلم بيغ، الذي أعلن علناً وبشكل متكرر ثقته في الحكومة المدنية، مهما كانت دوافع الجيش الباكستاني؛ فإن ذلك العمل الحازم لدعم حكومة بناظير بوتو أبطل التهديدات الجوهرية من الجهات الأخرى، وعلى الرغم من كل تلك الازمات، تمكنت بناظير بوتو من الاحتفاظ بزمام الحكومة<sup>(٦٨)</sup>.

أرادت بناظير بوتو في اب ١٩٨٩ تقاعد الأدميرال افتخار أحمد سيروهي من منصب رئيس هيئة الأركان المشتركة، والذي افتخار أحمد سيروهي تسنم المنصب مقتل سلفه في حادث تحطم طائرة مع ضياء الحق، تحجبت بناظير بوتو بأن افتخار أحمد سيروهي سيكمل مدة ولايته العادية البالغة ثلاث سنوات في رتبة أميرال في ١٤ اب العام نفسه ثم يتقاعد، كانت تأمل ترقية اللواء أسلم بيغ بدلا عن افتخار أحمد سيروهي، وتعيين ضابط من اختيارها ليكون خليفة له؛ على الرغم من أن منصب القادة المشتركين كان من الناحية الفنية هو الأعلى في الجيش، إلا أنه كان احتقاليًا إلى حد كبير وكان لقائد الجيش سلطة أكبر بكثير من حيث القيمة الحقيقية ، لم تكن لدى الجنرال اسلم بيغ رغبة في "الترقية"، علاوة على ذلك ، شعر أنه تدخل اخر لبناظير بوتو في الشؤون الداخلية العسكرية ، وبالتالي عده انتهاك للتفاهم الذي توصلت إليه مع الرئيس والجيش وقت تعيينها<sup>(٦٩)</sup>.

رد الرئيس غلام إسحاق خان على خطوة بناظير بوتو بإصدار توضيح أكد فيه أن ولاية افتخار أحمد سيروهي كرئيس للأركان المشتركة يجب ألا تحسب من تاريخ توليه منصب الأدميرال ولكن من الوقت الذي تولى فيه منصبه الحالي، كما أكد أن الرئيس وحده له سلطة تعيين أو تقاعد رئيس هيئة الأركان المشتركة، واستند في منصبه إلى التعديل الثامن الذي منحه سلطة تقديرية لتعيين رؤساء الأجهزة الثلاثة ورئيس هيئة الأركان المشتركة، وكان هناك مجال للجدل بأنه بينما يتمتع الرئيس بسلطة تعيين الرؤساء ، فإنه لا يملك سلطة

تقرير متى سينتقدون ؛ يجب أن يتبع تاريخ تقاعدهم القاعدة المعمول بها ومع ذلك ، رضخت بوتو وبقي افتخار أحمد سيروهي في منصبه<sup>(٧٠)</sup>

ومع مرور مدة ولاية بوتو الأولى، تقدمت رئيسة الوزراء أيضاً بطلبات شكلت تهديداً خطيراً للتماسك العسكري. في عام ١٩٨٩، وصلت المشاركة العسكرية في إنفاذ القانون والأمن الداخلي إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق عندما تم نشر الجيش في إقليم السند. واضطر الجيش إلى التوسط عندما تصاعدت الأعمال العدائية بين حكومة بوتو والحركة القومية المتحدة في السند، وسرعان ما تم ذلك وعلى الرغم من أن الجيش الباكستاني كان قد قام بأنشطة محلية في الماضي، إلا أن انتشاره في السند تجاوز واجباته العسكرية المهنية في ذلك الوقت، وشعر الجيش أنه كان يستخدم لخدمة أهداف حزب سياسي،<sup>(٧١)</sup>.

#### -الخاتمة

كان للظروف الداخلية التي مرت بها باكستان دوراً في تسهيل مهمة بناظير بوتو بحكم البلاد وفق النظام المدني، لاسيما بعد مقتل محمد ضياء الحق وهو على متن الطائرة؛ إذ اختصر ذلك الحدث الطريق أمام بناظير بوتو بعد فقدان أهم منافس لها على الساحة السياسية.

رغم عدم حصولها على الأغلبية المطلقة في الانتخابات البرلمانية التي عقدت في ١٦ تشرين الثاني عام ١٩٨٨؛ إلا أنها كانت الأوفر حظاً بعد تخلي منافسها نواز شريف عن مطالبته في تشكيل الحكومة، فضلاً عن اتخاذ الجيش موقف الحياد؛ لاجل نجاح العملية الديمقراطية؛ ولكي لا يلقي اللوم عليه في حال فشلها.

واجهت بناظير بوتو خلال المرحلة الأولى من رئاستها للحكومة عقبات عدة أبرزها المعارضة التي تزعمها نواز شريف والذي استخدم شتى الطرق من أجل النيل من حكومتها، فضلاً عن خلافها مع رئيس البلاد والذي كان له الدور في تقويض سياستها في البلاد، من جانب آخر اتخذ الجيش موقف المتفرج وفضل عدم التدخل.

واجهت حكومة بناظير بوتو تحدياً آخر تمثل في معارضة عدد كبير من الأحزاب السياسية والتي كانت تمتلك ثقلاً في البلاد، ومن جانب كان لسياسة بناظير بوتو في جوانب عدة دوراً في خلق الأزمات أمامها، لاسيما بعد محاولتها فرض سيطرتها على القرار العسكري في تعيين وعزل الضباط الكبار في المؤسسة العسكرية.

#### -الهوامش

(١) محمد خان جونجيو (١٩٣٢-١٩٩٣): من مواليد منطقة السند، انضم الى العمل السياسي منذ وقت مبكر من حياته وكانت له شعبية في الاوساط العامة في اقليم السند، بعد الانتخابات التي اجريت في العام ١٩٨٥ والتي فاز بها عصابة المسلمين وشغل جونجيو بصفته احد اعضاءه منصب رئيس الوزراء للمدة (١٩٨٥-١٩٨٨). ينظر:

Shahid Javed Burki, Historical Dictionary of Pakistan, Third Edition, Lanham, Maryland - Toronto -Oxford, 2006, P.283.

(٢) محمد ضياء الحق (١٩٢٤-١٩٨٨): ولد في جالاندهار بالبنجاب، كان والده يعمل موظف في الجهاز الإداري المعروف (بالخدمة المدنية الهندية) سكن ضياء الحق مع أسرته دلهي أكمل تعليمه الأولي فيها، ثم انتهى البكالوريوس في كلية سانت ستيفن (Sant Stephen college) البريطانية، تخرج منها بامتياز، خدم في الجيش الهندي البريطاني في فوج الفرسان عام ١٩٤٣، وخلال الحرب العالمية الثانية شارك في الحرب الى جانب الجيش البريطاني في مناطق جنوب شرقي آسيا (بورما، وماليزيا، اندونيسيا)، حصل على رتبة ضابط في الجيش الملكي البريطاني في عام ١٩٤٥ انضم إلى الجيش الباكستاني بعد الاستقلال عام ١٩٤٧، قام ذو الفقار علي بوتو بتعيينه رئيساً لأركان الجيش في ١ نيسان ١٩٧٦، تمكن من الوصول إلى السلطة بعد الانقلاب العسكري الذي أطاح بحكومة ذو الفقار علي بوتو في ٥ تموز ١٩٧٧ وأعلن الأحكام العرفية، تسنم منصب الحاكم العسكري لباكستان، حتى عام ١٩٧٨، تقلد منصب رئيس باكستان في ١٦ أيلول ١٩٨٥، واستمر في هذا المنصب حتى وفاته اثر تحطم طائرة في إقليم البنجاب بعد وقت قصير من إقلاعها. ينظر:

هاني الياس الحديثي، النظام السياسي في باكستان، النظم السياسية في العالم الثالث، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، ص.د.ت، ص؛ بنازير بوتو، ابنة القدر، ترجمة: غسان علم الدين و سعيد حسنية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، ٢٠١١، ص ص ١٢٦-١٢٧.

(3) Robert G. Wirsing Ethnicity and Political Reform in Pakistan, Asian Affairs Journal USA, Vol.15, No.2, 1988, PP.76-69.

(٤) بناظير بوتو (١٩٥٣-٢٠٠٧): هي الابنة الاكبر لذو الفقار علي بوتو، اكلت دراستها الجامعية في جامعة اكسفورد في لندن، قادت حركة المعارضة بعد سقوط نظام ذو الفقار علي بوتو واعدامه في عام ١٩٧٩م، وتزعمت حزب الشعب الباكستاني، وتعرضت خلال نظام محمد ضياء الحق للاعتقال والنفي لعدة مرات، وتولت رئاسة الوزراء في عام ١٩٨٨-١٩٩٠، وعادت الى رئاسة الحكومة في عام ١٩٩٣-١٩٩٦، واتهمت بقضايا فساد مع زوجها وطلبت للمحاكمة وبسبب عدم الحضور منعت من دخول باكستان في عام ٢٠٠٢م، وعادت في عام ٢٠٠٧؛ لتلاقي حذها اثر هجوم انتحاري استهدف موكبها. للمزيد من التفاصيل ينظر: بنازير بوتو، ابنة القدر سيرة ذاتية، ترجمة: غسان علم الدين، ط١، بيروت، ٢٠١١.

(٥) حركة استعادة الديمقراطية (MRD): أطلقت الحركة في شباط ١٩٨١ للضغط على الحكومة العسكرية للرئيس ضياء الحق

لإجراء الانتخابات وإعادة الديمقراطية إلى البلاد، وانضمت إلى الحركة ١٠ أحزاب سياسية: ، جمعية العلماء الإسلاميين، حزب عوامي الوطني (NAP) (مجموعة باختونخوا)، الحزب الوطني الديمقراطي (NDP)، مجموعة المزارعين العمال الباكستانيين ، الرابطة الإسلامية الباكستانية (NDP). حزب الرابطة الإسلامية الباكستانية (مجموعة خير الدين)، وحزب الأمة الباكستانية، وحزب اللورد لويس، وحزب الشعب الباكستاني ، وحركة الاستقلال، وتم حله بعد انتخابات تشرين الأول ١٩٨٨، التي شهدت عودة حزب الشعب الباكستاني إلى السلطة في عهد بينظير بوتو. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Shahid Javed Burki, Op.Cit, P.243.

(٦)نعيم جاسم محمد وسحر عبدالسلام مهدي، دراسات في تاريخ باكستان السياسي المعاصر في القرن العشرين، بغداد، ٢٠١٩، ص ص ٢٤٤-٢٤٥؛ الأسبوع العربي، "مجلة"، الانتخابات الباكستانية احلام الشعارات، العدد ١٦١٥، بيروت، ١٩٩٠، ص ٢٦.

(7)Kimie Sekine, Benazir Bhutto: her Political Straggle in Pakistan, Master Program university of Massachusetts Amherst, United States, 1992, P.13.

(8)Kimie Sekine , Op.Cit, P.15.

(٩)نعيم جاسم محمد وسحر عبدالسلام مهدي، الصدر السابق، ص ٢٤٥.

(١٠)ميرزا اسلم بيغ(١٩٣١-): تدرج في المناصب العسكرية حتى وصل الى رتبة فريق اول ، شغل منصب رئيس اركان الجيش الباكستاني للمدة (١٩٩١-١٩٨٨)، بعد تقاعده عن الخدمة شابت سيرته العديد من الانتقادات ، لاسيما توجيه العديد من الاتهامات له في دعم الاحزاب والقضايا السياسية مما استدعي امام المحكمة العليا للنظر بتلك القضايا في عام ٢٠١٢. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Shahid Javed Burki, Op.Cit, P.103.

(١١)غلام إسحاق خان(١٩١٥-٢٠٠٦): سياسي وخبير مالي مواليد مقاطعة الحدود الشمالية الغربية ، اكمل دراسته في جامعة بشاور، وتخرج من الكلية الاسلامية ، واكمل الخدمة المدنية الهندية ، وشغل العديد من المناصب اهمها رئيس باكستان في المدة (١٩٨٨-١٩٩٣)، ووزير للدفاع في عهد ذو الفقار علي بوتو، ووزير للمالية في عهد محمد ضياء الحق، ورئيس مجلس الشيوخ . للمزيد ينظر:

Shahid Javed Burki, Op.Cit, P.210.

(١٢) الثورة "جريدة"، العدد ٦٦٥٨، ١٩ اب ١٩٨٨.

(13)Christina Lamb, Waiting For Allah Pakistan's Struggle for Democracy, PP.12-13. www.bhutto.org

(١٤) حزب الرابطة الاسلامية: وهي تنظيم سياسي رسمي خاص بالمسلمين، شكل بموافقة السلطات البريطانية في الهند، بهدف خلق حالة توازن مع حزب المؤتمر الهندي، وكان من أهدافه: حماية حقوق المسلمين، وتقريب وجهات النظر بينهم، وبين

البريطانيين. للمزيد من التفاصيل يُنظرُ: وداد سالم محمد شلش النعيم ، العصابة الاسلامية ودورها في نشأة باكستان ١٩٠٦-١٩٤٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات التاريخية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٠ .

(١٥)الاتحاد الإسلامي الجمهوري (IJI). تم تنظيم الاتحاد الإسلامي الجمهوري (التحالف الديمقراطي الإسلامي) في ايلول ١٩٨٨ لتحدي حزب الشعب الباكستاني في انتخابات تشرين الثاني ١٩٨٨ ، وكان التحالف مكوناً من تسعة أحزاب، بما في ذلك الفصيلان الإسلاميان، الرابطة التي انقسم إليها الحزب بعد وفاة الرئيس ضياء الحق، ضمت الجماعة الإسلامية بالإضافة إلى حركة الاستقلال.

للمزيد من التفاصيل ينظر :

Shahid Javed Burki, Op.Cit, P.298.

(16)Kimie Sekine , Op.Cit, PP.22-23.

(17)Christina Lamb, OP.Cit, Kimie Sekine , Op.Cit, P.23.

(18)The Independent, The Newspapers, London, Nov 15, 1988.

(19)Katherine M. Doherty and Craig A. Doherty, Op.Cit, P.86

(20)Katherine M. Doherty and Craig A. Doherty, Op.Cit, P.86.

(21) The Los Angeles, The Newspaper, U.S.A, Nov 16, 1988; The Independent, The Newspaper, London, Nov 18, 1988.

(22)The Los Angeles, The Newspaper, U.S.A, Dec 1, 1988; Kimie Sekine , Op.Cit, P.26.

(٢٣) ميان نواز شريف(١٩٤٩-؟): سياسي ورجل اعمال باكستاني، من لاهور، حصل على شهادة القانون من جامعة

البنجاب، عين عضواً في مجلس اقليم البنجاب، ووزيراً للمالية عام ١٩٨١، ثم كبير وزراء البنجاب عام ١٩٨٥، وترأس حزب

الرابطة الاسلامية، شغل منصب رئيس الوزراء ثلاث مرات في المدة تشرين الثاني ١٩٩٠ -أب ١٩٩٣، وللمدة ١٩٩٧-١٩٩٩

ثم ٢٠١٣-٢٠١٧. للمزيد من التفاصيل ينظر:

نادية فاضل عباس الفضلي، نواز شريف. شخصيات سياسية، مجلة مركز الدراسات الدولية، العدد ٣٤، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص ص ١-٣.

(24) Kimie Sekine , Op.Cit, P.26.

(25)Christin Lamb, OP.Cit, P.26.

(26) Kimie Skine, Op.Cit, Pp.34-39

(27)Christin Lamb, OP.Cit, P.27.

(28)Kimie skine, Op.Cit, PP.33.

(29)Kimie skine, Op.Cit, P.33.

(30)Shahid Hussein Malik, Pakistan Political Environment: An Impediment to Democracy?, Thesis submitted doctor of philosophy University of South Australia, 2007, P.193.

(31)Katherine M. Doherty and Craig A. Doherty, Op.Cit, PP.93-94.

(32)Kimie Sekine , Op.Cit, P.28; Rahat Zubair Malik, A Case Study of Islami Jamhoori Ittehad(IJI), Thesis submitted doctor of philosophy, Quaid -I-Azam University Islamabad, Pakistan, 2014, P.212.

(33)Katherine M. Doherty and Craig A. Doherty, Op.Cit, PP.93-94; Kimie Sekine , Op.Cit, PP.29-30.

(٣٤) راجيف غاندي (١٩٤٤-١٩٩١): وهو الابن الاكبر لانديرا غاندي، نشأ في اسرة سياسية معروفة، تخرج من جامعة كامبردج ، دخل معترك السياسة عام ١٩٨٠ بعد ان قتل شقيقه الاصغر سانجاب غاندي، واغتيل والدته في العام ١٩٨٤ ، شغل منصب رئيس وزراء الهند بعد ترشيح حزب المؤتمر الوطني له، استقال من منصبه عام ١٩٨٩ ، وتم اغتياله على يد مجموعة نمور التأميل السريلانكية. للمزيد ينظر:

The new Encyclopedia Britannica, Vol.5, London, 2003, P.109.

(35)Quoted in: Katherine M. Doherty and Craig A. Doherty, Op.Cit, PP.93-94; Kimie Sekine , Op.Cit, PP.29-30.

(36)Kimie Sekine , Op.Cit, PP.29-30.

(37)Katherine M. Doherty and Craig A. Doherty, Op.Cit, PP.93-94; Kimie Sekine , Op.Cit, PP.29-30.

(38)Rahat Zubair Malik, Op.Cit, P.295.

(39)Rahat Zubair Malik, Op.Cit, P.295.

(٤٠)مصطفى غلام جاتوي: سياسي من السند ومعارض لنظام ضياء الحق كان عضواً في حكومة ذو الفقار علي بوتو مؤسس وقائد حزب الشعب الباكستاني في السند وأحد القوى الرئيسية وراء إنشاء حركة استعادة الديمقراطية في عام ١٩٨١، وكان أيضاً أحد الأعضاء الذين انخرطوا مع حزب الشعب الباكستاني بقيادة بناظير بوتو، انضم إلى مصطفى خار في تأسيس حزب الشعب الوطني في عام ١٩٨٦. تم تعيينه رئيساً للحكومة المؤقتة (اب ١٩٩٠ إلى تشرين الاول ١٩٩٠) . ينظر :

Shahid Javed Burki& Craig Baxter,Op.Cit, PP. 184-192.

(41)Safi Ullah Khan Marwat, Abdul Wali Khan: A Political Study

(1942-1990), Thesis submitted doctor of philosophy, University of Islamabad, 2015, P.269.

(42) Kimie Skine, Op.Cit, P.34-35.

(43) Ibid, P.36

(44)Rahat Zubair Malik, Op.Cit, P.300.

(45) Ibid, P.299.

(46) Kimie Skine, Op.Cit, Pp.34-39

(47)Rahat Zubair Malik, Op.Cit,P273.

(48)Ibid, P.273.

(49)Kimie skine, Op.Cit , P .73.

(50)Rahat Zubair Malik, Op.Cit , P.274; Lawrence Ziring, Pakistan in 1989: The Politics of Stalemate, journal *Asian Survey*, Vol. 30, No. 2, A Survey of Asia in 1989: Part II, 1990, P.133.

(51)Quoted in, Ibid.

(52)Kimie skine, Op.Cit , P .73.

(53)Quoted in Ibid; Rahat Zubair Malik, Op.Cit, P.274.

(٥٤) خان عبد والي (١٩١٧-٢٠٠٦) وهو من البشتون القوميين دخل السياسة في ١٩٤٢ في أوج حركة استقلال الهند التي أطلقها المهاتما بعد أن ولدت باكستان تعرض للاعتقالات بعد عدة نوبات خرج والي خان أخيراً من السجن في عام ١٩٥٣ وبعد ثلاث سنوات ، في عام ١٩٥٦ ، انضم إلى حزب عوامي الوطني (برنامج العمل الوطني) التي شكلتها مولانا بهاشاني بعد استيلاء الجيش على عام ١٩٥٨ ، كان له دور في اسقاط محمد ايوب خان ١٩٦٨-١٩٦٩ في أول انتخابات عامة في باكستان، دعا إليها الجنرال محمد يحيى خان ، وحصل برنامج على ستة مقاعد في الجمعية الوطنية، ثلاثة من كل من بلوشستان

ومقاطعة الحدود الشمالية الغربية، ومع استعادة الحكم المدني في ١٩٧٢ ، وشكلت الحكومات الائتلافية في بلوشستان والمقاطعة الحدودية الشمالية الغربية الا انه سرعان ما تعرض للسجن في عهد بوتو و أطلق سراحه من السجن في عام ١٩٧٨ لم تتأثر حالة السياسة الاشتراكية في باكستان، في عام ١٩٨٦ أقتنع أربع منظمات صغيرة للانضمام إليه تحت مظلة منظمة جديدة حزب عوامي الوطني (ANP) للمزيد ينظر :

Shahid Javed Burki, Op.Cit, PP.515-516.

(55)Kimie skine, Op.Cit , P .73; Rahat Zubair Malik, Op.Cit, P.274.

(56)Lawrence Ziring, Op.Cit, P.133.

(57)Wesley C. Jenkins, B.S.F.S., An Elusive Balance: Explaining Pakistan's Fluctuating Civil –Military Relationship, Master Program, University of Georgetown, Washington, 2010, PP.35; Kimie skine, Op.Cit , P .73.

(58)Farhat Haq, Rise of the MQM in Pakistan: Politics of Ethnic Mobilization, Journal Asian Survey, Vol. 35, No., 1995, P.999; Aisha Shahzad, The Politics and Ethnicity in Pakistan The Case Study of MQM Thesis submitted doctor of philosophy University of Lahore, 2011, P.149.

(59)Shahid Hussein Malik, Op.Cit, P.305.

(60)Theodore P.Wright Jr, Center Periphery Relations and Ethnic Conflict in Pakistan Sindhis& Muhajirs and Punjabis, Journal Comparative Politics , Vol. 23, No. 3, 1991, P.307; Aisha Shahzad, , Op.Cit, P.150.

(61) Ian Talbot, Pakistan A Modern, London, 1998, P.306.

(62)Aisha Shahzad, , Op.Cit, PP.1552-153; Rahat Zubair Malik, Op.Cit, P.272.

(63)Kimie skine, Op.Cit, PP.59-62.

(64)Wesley C. Jenkins, B.S.F.S., Op.Cit, PP.35-36.

(65)Ian Talbot, Op.Cit, P.309.

(66)Ibid.

(67)Kimie skine, Op.Cit, P.62.

(68)Ibid

(69)Wesley C. Jenkins, B.S.F.S., Op.Cit, PP.35-36; Shahid Hussein Malik, Op.Cit, P.193.

(70)Ibid.

(71)Wesley C. Jenkins, B.S.F.S., Op.Cit, PP.35-36.